

**نظام الاتصالات وتنظيم
هيئة الاتصالات السعودية
١٤٢٢هـ**



الرقم : م / ١٢
التاريخ : ١٢/٣/١٤٢٢ هـ

بعمون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مرفق الهاتف الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) وتاريخ ١٣٩٨/٣/١٦ هـ ، ونظام استخدام الأجهزة اللاسلكية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٩) وتاريخ ١٣٨٢/١٠/٣٠ هـ ، ونظام البرق الصادر بالأمر السامي رقم (٨٧٩٢) وتاريخ ١٣٥٦/٩/١٢ هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٣/٩٧) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٩ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥ هـ .

رسمنا بما آت :

أولاً : الموافقة على نظام الاتصالات ، بالصيغة المرفقة .

ثانياً : على سكر نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبدالعزيز





ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧/ب/٤٦٢٦ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٤ هـ المشتملة على برقية معالي وزير البرق والبريد والهاتف رقم ١٨٠/س وتاريخ ١٤١٩/١٢/١٧ هـ ، وخطابه رقم ٢٧٢/س وتاريخ ١٤٢١/١١/١٠ هـ ، بشأن مشروع نظام الاتصالات ، ومشروع تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (الرابعة والعشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبعد الاطلاع على لائحة تنظيم خدمات التلكس وأجوره الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٤١٦/٨/٢٤ هـ ، ولائحة أجور الهاتف الآلي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١٧) وتاريخ ١٣٩٣/٤/٢١ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٣/٩٧) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٩ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٤ هـ .

يقرر ما يلي :

١ - الموافقة على نظام الاتصالات ، بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

٢ - الموافقة على تنظيم هيئة الاتصالات السعودية ، بالصيغة المرافقة .

نحضر

رئيس مجلس الوزراء





مشروع نظام الاتصالات

الفصل الأول

تعريفات

المادة الأولى :

يقصد بالعبارة والمصطلحات الآتية - ما لم يقتض السياق خلاف ذلك -

المملكة : المملكة العربية السعودية .

النظام : نظام الاتصالات .

اللائحة : اللائحة التنفيذية للنظام .

التنظيم : تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

الوزارة : وزارة البرق والهاتف .

الوزير : وزير البرق والهاتف .

الهيئة : هيئة الاتصالات السعودية .

المجلس : مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .



الاتصالات : توصيل إشارات بواسطة أجهزة سلكية أو لاسلكية بين نقاط بدء وانتهاء محددة

بما في ذلك الإشارات عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) .

خدمة الاتصالات : نقل وتوجيه الإشارات جزئياً أو كلياً على شبكات الاتصالات العامة بما في ذلك

البث الإذاعي والتلفزيوني وخدمات الإنترنت .

شبكة الاتصالات : المنظومة المستعمدة لتوفير خدمة الاتصالات بما في ذلك المقاسم ، والكابلات ،

والأبراج ، والأجهزة اللاسلكية ، والوسائل البصرية ، والوسائل الكهرومغناطيسية ،

في أجهزة أخرى للاتصالات والمعدات المصاحبة لها .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

الخدمة الشاملة : توفير الحد الأدنى من خدمات الاتصالات بتكلفة وسعر مناسب لجميع المستخدمين .

حق الاستخدام : إتاحة الفرصة لجميع المستخدمين في المملكة للاستفادة من الحد الأدنى من الخدمات الاتصالات ذات الجودة المناسبة ، ضمن مساحة جغرافية محددة ، وبسعر مناسب .

المشغل (مقدم الخدمة) : كل من يرغب في تقديم خدمة اتصالات عامة أو تشغيل شبكة اتصالات (الخدمة) : تستخدم لتقديم مثل تلك الخدمة .

المشغل المبطل : المشغل الذي تغطي خدمته نسبة (٤٠ ٪) على الأقل من سوق اتصالات محدد في المملكة ما لم تقرر الهيئة تغير هذه النسبة وفقاً لأوضاع السوق .
المستخدم : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستخدم خدمات اتصالات .

التردد : عدد الدورات الكاملة للموجة اللاسلكية في الثانية الواحدة
الطيف الترددي : نطاق الترددات التي يمكن استخدامها في الاتصال اللاسلكي طبقاً لأطلس الراديو (اللاسلكي) الدولية .

الخطة الوطنية للطيف الترددي : الخطة التي تعدها الهيئة ويقرها مجلس الوزراء لتوزيع استخدام الطيف الترددي على الجهات المعنية .

الترقيم : هو نسق من الأرقام المخصصة بمحدد نقطة لمائية مفعولة في شبكة الاتصالات العامة ، وينظم المعلومات الضرورية لتوجيه الاتصالات إلى هذه النقطة النهائية .

الخطة الوطنية للترقيم : الخطة التي تعدها الهيئة لتحديد نطاق الأرقام المستخدمة في مختلف خدمات الاتصالات .





الفصل الثاني

أحكام عامة

المادة الثانية :

يتم الإشراف على قطاع الاتصالات وفقاً للآتي :

- ١ - تقوم الوزارة بوضع السياسات العامة والمخطط والبرامج التطويرية لقطاع الاتصالات ، و يرفع طلب منح التراخيص التي ينضويها هذا النظام ، ومشاريع الأنظمة ونماذجها ، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للجهات الحكومية ، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع الاتصالات ، ولها أن تمنح صلاحية التمثيل للهيئة والجهات الأخرى التي تراها ، والمصادقة على القواعد والأسس والشروط المتعلقة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل التي تفرجها الهيئة .

- ٢ - تقوم الهيئة بالمهام الموكلة إليها بمقتضى هذا النظام والتنظيم ولوائحها .

المادة الثالثة :

يتم تنظيم قطاع الاتصالات بموجب هذا النظام وبما يتوافق والأغراض الآتية :

- ١ - توفير خدمات اتصالات متطورة وكافية وبأسعار مناسبة .
- ٢ - ضمان حق الوصول إلى شبكات الاتصالات العامة وأجهزتها وخدماتها بأسعار معقولة .
- ٣ - إيجاد المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة وتشجيعها في جميع مجالات الاتصالات .
- ٤ - استخدام الترددات بصورة فعالة ودون تناحلات بينها .
- ٥ - الاستخدام الفعال لخطة الترميز الوطنية .
- ٦ - تحقيق الوضوح والشفافية في الإجراءات .
- ٧ - تحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز .
- ٨ - حماية المصلحة العامة ومصالح المستخدمين والمحافظة على سرية الاتصالات وأمن المعلومات .
- ٩ - نقل تقنية الاتصالات وتوطينها ومواكبة تقدمها .





المادة الرابعة :

لا يجوز تقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الثابت والهاتف الجوال إلا عن طريق شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

المادة الخامسة :

يخضع الترخيص لتقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الثابت والهاتف الجوال لموافقة مجلس الوزراء .

المادة السادسة :

يتم استحقاق مقابل مالي لصالح الخزينة العامة نظير تقديم الخدمات تجارياً ، وإصدار التراخيص للمشغلين ، والسماح لهم باستخدام الترددات بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء .

المادة السابعة :

تضع الهيئة الأسس والقواعد الخاصة بتحديد المقابل المالي لخدمات الاتصالات بالقدر الذي يقتضيه وضع المنافسة ، وتبين اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.

المادة الثامنة :

تطبق متطلبات الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل وفقاً للقواعد والأسس التي تحددها اللائحة.

المادة التاسعة :

سرية المكالمات الهاتفية والمعلومات التي يتم إرسالها أو استقبالها عن طريق شبكات الاتصالات العامة مصنوعة ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي ينص عليها النظام .





المادة العاشرة :

تتولى الهيئة توفير الحماية للمستخدمين والمشغلين، وتحدد اللائحة إجراءات تسوية الخلافات بين المشغلين أنفسهم ، أو ما بينهم وبين المستخدمين ، بما في ذلك اعتراض المستخدمين على المبالغ الواردة في الفواتير أو على مستوى الخدمة .

الفصل الثالث

الترددات

المادة الحادية عشرة :

الطيف الترددي ثروة طبيعية تملكها الدولة ، ويختص مجلس الوزراء بإقرار أنشطة الوطنية للطيف الترددي، وفقاً لما يحقق الاستحسان الأمثل لها بوصفها ثروة وطنية محدودة ، وبما يتسم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والأنظمة والمعايير المتبعة .



المادة الثانية عشرة :

تقوم الهيئة بتنظيم الترددات على النحو الآتي :

- ١- تضع الهيئة الخطة الوطنية للطيف الترددي بعد التنسيق مع الجهات المعنية ونحيلها للوزارة لمسهدها لرفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- ٢- التأكد من استخدام الترددات وفقاً للخطة الوطنية للطيف الترددي، وتعد سجلاً عاماً بذلك يسمى (السجل الوطني للترددات) تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالترددات وتوزيعها واستخدامها.
- ٣- تتولى الجهات المعنية - كل جهة بحسب اختصاصها - إدارة الترددات المخصصة لها والإشراف عليها، ولا يجوز استخدام هذه الترددات في غير ما خصصت له .
- ٤- تتولى الهيئة إدارة الترددات المخصصة للأغراض المدنية والتجارية والإشراف عليها، ووضع خطة توزيعها واستخدامها ، ورفع عن ذلك للوزير لإقرارها .





المادة الثالثة عشرة :

لا يجوز لأي مستخدم أو مشغل استخدام أي تردد مخصص للأغراض المدنية أو التجارية قبل تخصيصه له من الهيئة والحصول على الترخيص اللازم وتسييد المقابل المالي لاستخدام هذا التردد ، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة .

المادة الرابعة عشرة :

في حالة استخدام الترددات بما يخالف هذا النظام ولائحته أو شروط الترخيص يكون للهيئة الحق في إصدار قرار بإيقاف تشغيل الأجهزة المستخدمة في المخالفة أو سحبها من الخدمة، والاستعانة بالهيئة الأمنية المختصة لتنفيذ القرار عند اللزوم .

الفصل الرابع

التتبع

المادة الخامسة عشرة :

تضع الهيئة الخطة الوطنية للتتبع ، وتكون مسؤولة عن هيكليتها وإدارتها بما يتضمن تغطية متطلبات المشغلين والمستخدمين وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة .

المادة السادسة عشرة :

تحدد الهيئة شروط تخصيص نطاق الأرقام وإجراءات الترخيص باستخدامها ، والمقابل المالي لذلك.

المادة السابعة عشرة :

يكون للهيئة الحق في تعديل هيكل الأرقام في الخطة الوطنية للتتبع ، على أن تقوم بإبلاغ المشغلين والمستخدمين بالتعديل قبل وقت كافٍ من موعد إجرائه.





الفصل الخامس

الترخيص

المادة الثامنة عشرة :

على كل من يرغب في تقديم خدمة اتصالات - ممن تتوفر فيه الشروط - أن يتقدم للهيئة بطلب للحصول على ترخيص بذلك ، وتصدر الهيئة الترخيص وفقاً لأحكام النظام ولائحته ، وعلى المشغلين الالتزام بالشروط الواردة في التراخيص الممنوحة لهم .

المادة التاسعة عشرة :

لا يشترط الحصول على ترخيص من الهيئة لمن يقوم بإنشاء شبكة اتصالات داخلية خاصة محدودة السعة والإمكانية للربط بين أجزاء المطار الواحد مثل المنشآت والمجمعات السكنية والفنادق ، ولا يربط هذه الشبكة مع شبكات الاتصالات العامة إلا بعد الحصول على الموافقة اللازمة وفقاً للقواعد والإجراءات التي توضحها اللائحة .

المادة العشرون :

- ١ - يتم تجديد التراخيص بقرار من المجلس ، وتحدد اللائحة المعايير والقواعد والإجراءات اللازمة لذلك.
- ٢ - يكون للمجلس الحق في عدم تجديد الترخيص ، أو تعديله ، أو تعليقه ، أو إلغائه ، وفقاً للقواعد والإجراءات والأسباب التي تحددها اللائحة ، بما في ذلك الأسباب الآتية :
 - أ - تكرار مخالفة شرط أسس في الترخيص.
 - ب - عدم تسديد المقابل المالي للترخيص ، أو أي مقابل مالي آخر واجب التسديد للهيئة .





- ج- تكرار الإحفاق في تطبيق القرارات التي تصدرها الهيئة .
د - عدم مزاولة العمل بالترخيص خلال مدة سنة من تاريخ منحه .
هـ - القيام بأعمال تتعارض مع المصلحة العامة .
و - إفلاس المنشئ ، أو حله ، أو تعيقته .
ز - التنازل عن الترخيص دون موافقة الهيئة .
- على أن يستثنى من ذلك التراخيص الخاصة بتقديم خدمات الهاتف النابت والمسابف الجوال التي يشترط اعتماد قرار المجلس بشأنها من الوزير .
- ٣- على الهيئة في حالة عدم تجديد الترخيص ، أو تعليقه ، أو إلغائه اتخاذ ما يلزم لضمان استمرار الخدمة وفقاً للقواعد والإجراءات التي توضحها اللائحة .

المادة الحادية والعشرون :

تقوم الهيئة بتصنيف التراخيص وتحديد أنواعها ، ووضع الشروط الخاصة بمنح كل نوع منها .

المادة الثانية والعشرون :

تحدد الهيئة في التراخيص التي تصدرها للمستفيدين متطلبات إصدار التوثيق ، وخدمات الاستعلامات ، وخدمات الطوارئ التي يجب توفيرها ، وتوضح اللائحة القواعد والإجراءات المتعلقة بذلك .

المادة الثالثة والعشرون :

يجب الحصول على موافقة المجلس قبل التنازل عن الترخيص ، باستثناء تراخيص تقديم خدمات الهاتف النابت والهاتف الجوال التي تخضع لقرارات المجلس بشأنها لموافقة الوزير ، وعلى الهيئة إصدار قرارها في هذا الصدد في مدة معقولة تحددها اللائحة .





الفصل السادس

أحكام المنافسة

المادة الرابعة والعشرون :

مع مراعاة أحكام المادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين ، يحظر على المشتغلين الاتفاق فيما بينهم بنرض إجراء ممارسات من شأنها تكوين مشغل مسيطر على سوق اتصالات محدد ، أو الحد من المنافسة ، أو منعها ، أو التقييد من فعاليتها ، وتكون النصوص الواردة لهذا الشأن في أي اتفاقات أو قرارات باطلة وكأن لم تكن ، ونحدد اللائحة القرارات والممارسات التي من شأنها الحد من المنافسة والإجراءات اللازم اتخاذها لهذا الشأن .

المادة الخامسة والعشرون :

- ١- يجب على المشتغلين الحصول على موافقة المجلس المسبقة قبل القيام بأي عملية اندماج مع مشغلين آخرين في الداخل أو الخارج ، وإبلاغ الهيئة خلال خمسة أيام عمل عمن أي اتفاق مبدئي يتم التوصل إليه في هذا الشأن ، على أنه فيما يتعلق بعمليات الاندماج الخاصة بتقديم خدمات الهاتف الثابت والهاتف الجوال فيشترط موافقة الوزير على قرارات المجلس بشأنها .
- ٢- يجب على المشتغلين أو أي شخص طبيعي أو معنوي الحصول على موافقة المجلس قبل القيام بشراء مانسته (50%) أو أكثر من أسهم أو حصص مشغل آخر مرمص له بالعمل في المملكة أو بما يؤدي للوصول لمستوى للتحكم المسيطر على سوق اتصالات محدد .
- ٣- يجب على الهيئة إصدار القرار المناسب بشأن ماورد في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة خلال مدة معقولة تحددها اللائحة .





المادة السادسة والعشرون :

لا يجوز لأي مشغل مسطر على سوق اتصالات معين أو جزء منه القيام بنشاط أو إجراء يمثل استغلالاً لموضعه ، وتوضيح اللائحة الترتيبات للمشغلين المسمطين والقواعد التي يتم على أساسها اعتبار النشاط استغلالاً من قبل المشغل المسيطر .

المادة السابعة والعشرون :

يلتزم المشغلون بتوفير إمكانية نقل الرقم وفقاً لمتطلبات المستخدمين، وتعدد اللائحة الإجراءات والشروط اللازمة لذلك .

الفصل السابع

ربط الاتصال

المادة الثامنة والعشرون :

تضع الهيئة القواعد اللازمة لتحقيق الربط بالشبكات العامة ونقاط ربط الاتصال، والترتيبات للمشغلين المرتبطين.

المادة التاسعة والعشرون :

يحق لكل مشغل التفاوض مع مشغلين آخرين للاتفاق على ربطه بشبكة وخدمات الاتصالات التي يملكها.

المادة الثلاثون :

يمنح للأطراف المعنية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ربط فيما بينهم حسب ماورد في المادة التاسعة والعشرين تقديم طلب للهيئة للبت في الخلاف ، ويكون قرار الهيئة ملزماً لجميع الأطراف .





الفصل الثامن الأجهزة والمعدات

المادة الحادية والثلاثون :

تقوم لجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر الأجهزة الطرفية والمعدات المستخدمة للاتصالات مع الشبكات والمواصفات الفنية التي تحددها ، على أن يشمل ذلك عمليات التركيب والتشغيل والصيانة .

المادة الثانية والثلاثون :

- ١- يجب الحصول على ترخيص من لجنة لأجهزة الاتصالات التي تستخدم في المملكة .
- ٢- لا يجوز استخدام أجهزة الاتصالات بما يخالف أحكام هذا النظام ، أو يعرض سلامة وسائط النقل المختلفة أو ركابها للخطر .

الفصل التاسع استخدام العقارات

المادة الثالثة والثلاثون :

يمنع جميع المشغلين بحق مساو للوصول إلى العقارات العامة والخاصة بفرض توافر الاتصالات، وتأمين اللائحة الشروط والإجراءات اللازمة لذلك .

المادة الرابعة والثلاثون :

للمشغلين دخول العقارات واستخدامها في الحدود الضرورية واللازمة لأغراض إنشاء وتشغيل وصيانة شبكة الاتصالات ، وذلك بعد الحصول على موافقة مالك العقار أو من يمثله .





المادة الخامسة والثلاثون :

إذا لم يتوصل المشغل إلى اتفاق مع مالك العقار أو من يمثله على المقابل المالي الذي يتعين على المشغل أن يدفعه لقاء استخدام العقار أو شراؤه - أو لأي أسباب أخرى- يقدم المشغل طلباً إلى الهيئة لترحيل ملكية العقار ، وللهيئة في حالة اقتناعها بإصابته إلى طلبه ، وفقاً للأحكام الواردة في نظام نزع الملكية للمنفعة العامة .

المادة السادسة والثلاثون :

تبين اللائحة الأحكام المتعلقة بإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الاتصالات، كما تبين أحكام مشاركة المشغلين في مواقع التجهيزات، وحماية المواقع التي لها أهمية خاصة من الناحية البيئية أو الأثرية .

الفصل العاشر

المخالفات والغرامات

المادة السابعة والثلاثون :

- يعد مرتكباً لمخالفة ، كل مشغل أو شخص طبيعي ، أو معنوي يقوم بأحد الأعمال الآتية :
- ١- تقديم خدمة الاتصالات ، أو إنشاء شبكة اتصالات عامة وتشغيلها أو استخدامها دون ترخيص من الهيئة .
 - ٢- ربط شبكة داخلية خاصة بشبكات اتصالات عامة دون الحصول على الموافقة اللازمة .
 - ٣- الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بحقه من الهيئة .
 - ٤- استخدام أي جهاز اتصالات يخضع لإسقاط تشويش مضر بأي اتصالات أخرى ، أو تعريض سلامة وسائط النقل المختلفة أو ركابها للخطر .
 - ٥- استخدام أي جهاز اتصالات غير مرخص باستخدامه من الهيئة .
 - ٦- استخدام أي تردد مخصص على أساس ترخيص من الهيئة .





- ٧- التناط أي مكالمات هاتفية أو معلومات مقولة خلال شبكات الاتصالات العامة بالمخالفة لأحكام هذا النظام .
- ٨- تقديم بيانات كاذبة أو معلومات متلفة للهيئة .
- ٩- عدم الحصول على موافقة الهيئة قبل قيامه بشراء (٥٠%) أو أكثر من إجمالي أسهم أو حصص مشغل مرخص له بالعمل في المنطقة ، أو بما يؤدي للوصول لمستوى التدخل المسيطر على سوق اتصالات معين في داخل المنطقة .
- ١٠- عدم الحصول على الموافقة اللازمة بموجب أحكام النظام قبل قيامه بالاندماج مع مشغلين آخرين .
- ١١- إساءة استخدام خدمات الاتصالات مثل إغراق الخطوط بطلبات الاتصالات العامة ، أو تمدد إحداث اتصال بخلاف قواعد الأدب العامة ، أو له طابع تخليدي ، أو يؤدي إلى إحداث فرع أو فرع عاج .
- ١٢- استيراد أجهزة ومعدات اتصالات مخالفة للمواصفات الفنية للمتحدة أو تسويقها أو استعمالها .
- ١٣- تعدد الكشف - خارج نطاق واحة - عن أي معلومات أو عنويات أي رسالة تم اعتراضها خلال إرسالها . (١)
- ١٤- أي عمل آخر يرتكب بالمخالفة لأحكام هذا النظام . (٢)



المادة الخامسة والثلاثون :

- ١- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر ، يعاقب مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة السابعة والثلاثين بغرامة مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال .
- ٢- تحدد التزامات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة حسب المخالفة المترتبة وعطورتها في كل حالة فردية ، ويتم النظر في هذه المخالفات من قبل هيئة يتم تسمية أعضائها بقرار من المجلس بناء على ترشيح محافظ الهيئة ، مكونة من خمسة أعضاء من مسؤوليها أو من غيرهم ، على أن يكون من بينهم ممثل نظامي على الأقل ، وتصدر الهيئة قرارها وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة ، ويكون هذا القرار قابلاً للطعن منه أمام ديوان النظام وفقاً لنظامه . ونسؤول المبالغ المستحقة من هذه التزامات إلى الهيئة . وبعد جزئاً من إيراداتها .



(١) انتهت بعد هذه المادة مرة معينة لحد رقم (٩٤) وذلك بالمرسوم الملكي رقم (٢٧/م) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٢٠هـ . ملحق بمذكرة بشأن نظام

(٢) أعيد ترتيب هذه الفقرة لوضوح معناها (٩٥)



الفصل الحادي عشر

لحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون :

يجوز لمن صدر بشأنه قرار من الهيئة التنظيم من إلى الوزير، وفي حالة تأييد الوزير لموقف الهيئة بكون
لصاحب الشأن الحق في التنظيم من أمام ديوان النظام وفقاً لنظامه :

المادة الأربعون :

تصدر اللائحة بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة.

المادة الحادية والأربعون :

١- ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويصبح نافذاً بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره،
ويحل هذا النظام محل نظام المرفق الصادر بالأمر السامي ذي الرقم ٨٧٩٢ والتاريخ
١٣٥٦/٩/١٢ هـ وتعديلاته ، ونظام استخدام الأجهزة اللاسلكية الصادر بالمرسوم الملكي
ذي الرقم ١٩ والتاريخ ١٣٨٢/١٠/٣٠ هـ وتعديلاته، ونظام مرفق الهاتف الصادر بالمرسوم
الملكي ذي الرقم ١٦/م والتاريخ ١٣٩٨/٣/١٦ هـ، كما يلغى هذا النظام لائحة أجور
الهاتف الآلي الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٥١٧ والتاريخ ١٣٩٣/١/٢١ هـ ،
ولائحة تنظيم خدمات التلكس وأجوره الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٢٣ والتاريخ
١٤١٦/٨/٢١ هـ . كما يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام .

٢- استثناء من الفقرة (١) من هذه المادة يستمر العمل باللوائح الحالية والقرارات التنظيمية
الأخرى بما لا يتعارض مع هذا النظام إلى أن تصدر لائحة التنفيذية خلال ستة أشهر على
الأكثر من تاريخ نفاذه .





مشروع تنظيم هيئة الاتصالات السعودية

المادة الأولى :

يُقصد بالمعارف والمصطلحات التالية المعاني الموضحة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

النظام : نظام الاتصالات .

التنظيم : تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

الوزارة : وزارة البريد والهاتف .

الوزير : وزير البريد والهاتف .

المهنة : هيئة الاتصالات السعودية .

المجلس : مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .

المحافظ : محافظ هيئة الاتصالات السعودية .

المعضو : عضو مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .

المادة الثانية :

تشأ بموجب هذا التنظيم هيئة تسمى "هيئة الاتصالات السعودية" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لتحقيق أغراضها ويكون مقرها الرئيس في مدينة الرياض، ولها الحق في إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل المملكة ، وترتبط بالوزير .





المادة الثالثة :

- تولى الهيئة تنظيم قطاع الاتصالات بهدف تقديم خدمات اتصالات متطورة ومرئوى لها في جميع أنحاء المملكة من قبل الشركات التي يتم الترخيص لها وفق النظام ، ولها في سبيل ذلك ما يأتي :
- أ - إصدار التراخيص اللازمة وفقاً لما جاء في النظام ولائحته التنفيذية وهذا التنظيم .
 - ب - التحقق من تطبيق الشروط الواردة في الرخص الممنوحة ، واقتراح الشروط المتعلقة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل .
 - ج - تنفيذ السياسات والمخططات والبرامج المتبعة لتطوير قطاع الاتصالات ، ووضع الاجراءات المناسبة لذلك .
 - د - السعي لتحقيق التوسع المنظم للهيئة الأساسية للاتصالات والخدمات الاتصالات وتوليدها لشعبي هذه المرافق والخدمات بفاعلية وبصورة موفرة .
 - هـ - تشجيع الاعتماد على قوى السوق لتوفير خدمات الاتصالات .
 - و - إعداد اللائحة التنفيذية للنظام مع مراعاة وضوحها ، وملائمتها ، وفعاليتها ، وكفائتها .
 - ز - تشجيع الاستثمار في خدمات الاتصالات ولجهازاتها ، وتشجيع تقديم خدمات الاتصالات المرئوى لها بأسعار مناسبة ونوعية جيدة في جميع مناطق المملكة .
 - ح - وضع خطة الوطنية للطيف الترددي بعد التنسيق مع الجهات المعنية وإحالتها إلى الوزارة لمبدأاً لرفعها إلى مجلس الوزراء .
 - ط - اقتراح المقابل المالي لاستخدام الترددات المخصصة لمختلف الاستخدامات وإحالتها إلى الوزارة لمبدأاً للاتفاق بشأنه بين الوزير ووزير المالية ، والاقتصاد الوطني ، والرفع عنه إلى مجلس الوزراء .





- ي - العمل على حماية مصالح المستخدمين المتعلقة بخدمات الاتصالات العامة والإنترنت، ومراقبة أداء الجهات المرخص لها بتقديم مثل هذه الخدمات، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها إلزام تلك الجهات بالتقيد بشروط التراخيص بما في ذلك نوعية الخدمات ومستواها والعمل على تطوير خدمات جديدة ومبتكرة .
- د - اقتراح الأنظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات وتعديلها، والنظر في الأمور المرتبطة بالقطاع المقدمة من قبل الأطراف المعنية وبخاصة من قبل المشغلين المرخص لهم أو المستخدمين بما في ذلك العلاقات المتبادلة بين الدخول إلى شبكة الاتصالات والارتباط بها ، واتخاذ القرارات اللازمة حيالها ضمن نطاق صلاحيتها .
- ل - التأكد من أداء المستخدمين والمشغلين المرخص لهم لواجباتهم دون مساس بالمصلحة العامة.
- م - تشجيع إجراء البحوث والتطوير في قطاع الاتصالات، وكذلك تشجيع تحديث شبكات الاتصالات وخدماتها .
- ن - وضع أسس تحديد المقابل المالي لخدمات الاتصالات بالنقد الذي تتطلبه المنافسة .
- س - الموافقة على شروط العمل العامة للمشغلين المرخص لهم .
- ع - توزيع نطاق الترددات المخصصة للاتصالات المدنية والملاحية والتأكد من الاستخدام الفعال لها .
- ف - وضع الخطة الوطنية لترقيم وإدارتها والإشراف عليها.
- ص - تعزيز الجهود الرامية لتطوير أساليب العمل ، وإيجاد معايير قياسية للأداء لمختلف الخدمات في قطاع الاتصالات ومراقبة التقيد بذلك .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- ق - التسيق مع الوزارة بشأن تمثيل المملكة في الميئات المحلية والإقليمية والدولة في قطاع الاتصالات ذات العلاقة باحتياجاتها .
- ر - أي ميئات أخرى توكل إليها بحسب الأنظمة واللوائح .

المادة الرابعة :

- ١- يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة الوزير ، وعضوية كل من :
- أ - محافظ الهيئة ويكون نائباً لرئيس المجلس .
 - ب - ممثل من وزارة البوق والبريد والمخائف .
 - ج - ممثل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
 - د - ممثل من وزارة التجارة .
 - هـ - ممثل من مدينة الملك عبدالمعز للعلوم والتقنية .
- ز - ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يتم ترشيحهم من قبل الوزير ويعينهم قرار من مجلس الوزراء .
- ٢- يتم تحديد مكافآت حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الخامسة :

مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة ، ويشرف على إدارتها، وتصرّف أمورها، ووضع السياسة العامة التي تسر عليها، وله في سبيل ذلك أوسع السلطات وبصفة عامة الصلاحيات التالية :

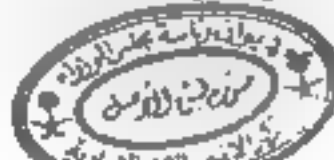




- أ - اعتماد التوازنات الداخلية والمالية والإدارية والفنية للهيئة.
- ب - تنفيذ المقتضيات التي تأتي من الهيئة عن أية أعمال أو خدمات تقدمها للمشغلين وأعمالهم وفقاً للنظام.
- ج - الموافقة على منح التراخيص التي تدخل في اختصاص الهيئة .
- د - اعتماد الخطة الوطنية للترفيه والإشراف على تنفيذها .
- هـ - إقرار خطة عمل الهيئة وعطائها التشغيلية في إطار الخطة العامة للدولة .
- و - الموافقة على شراء العقارات وبها بما يحقق أغراض الهيئة .
- ز - إقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي وتقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي للهيئة لرفع ذلك حسب النظام .
- ح - إبرام الاتفاقات والعقود بأنواعها في حدود ما لدى المجلس من صلاحيات وتفويض المسؤولين في الهيئة في إبرامها .
- ط - تشكيل اللجان وتحويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المناطة بها .
- ي - اعتماد سلم رواتب العاملين في الهيئة الخاضعين لنظام العمل والعمل .
- ك - الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية.

المادة السادسة :

- ١ - تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة ويجوز عند الاقتضاء انعقادها في مكان آخر داخل المملكة .
- ٢ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، أو إذا طلب ذلك من الأعضاء على الأقل ، ويجب أن تشمل الدعوة على جدول





الأعمال ، وبشرط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم الرئيس أو نائبه ، ونعقد القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يعزى فيه رئيس المجلس .

٣- ثبتت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء الحاضرون ، وتشر القرارات التي لها مساس بالشغلين ، ومقتضى الخدمات ، وحائتي الأجهزة وموزعها ، أو المستخدمين في المبردة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل ، على أن لا يتخل هذا النشر بالمصلحة العامة أو بأسرار العمل ، ويقوم المحافظ بإبلاغ هذه القرارات إلى الجهات المعنية لها مباشرة وبالطريقة المناسبة .

٤- لا يجوز للمعضن نقوض شخص آخر للتصويت عنه عند غياب ، وللمعضن المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر قرارات المجلس .

٥- لا يجوز للمعضن أن ينشئ شيئاً مما وقف عليه من أسرار الهيئة بسبب عضويته في المجلس .

٦- للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم ومعاونتهم دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة السابعة :

يجوز للهيئة أثناء قيامها بالمهام والواجبات للنوطة بها الاستعانة ببعض الجهات المتخصصة أو المؤسسات العلمية أو الفنية أو المستشارين المؤهلين للمساعدة في القيام ببعض الأعمال والمهام ، كما يكون لها حق التعاون والتنسيق مع الوزارات ، أو الجهات أو الجهات الحكومية الأخرى حسبما تراه مناسبة لأداء عملها على الوجه المطلوب .





المادة الثامنة :

يكون للهيئة محافظ بالمرتبة الممتازة ، يتم تعيينه بأمر ملكي بناء على ترشيح الوزير وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود ما يمش عليه التنظيم وما يقرره المجلس ، ويمارس المحافظ بوجه خاص الصلاحيات والمهام التالية :

- أ - الإشراف على الإعداد لاجتماع المجلس .
- ب- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس .
- ج- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة ومشروع الحساب الختامي والتقرير السنوي وعرضها على المجلس .
- د - الإشراف على مسوحي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح .
- هـ- إصدار الأوامر بتصرفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة .
- و- تقديم تقارير دورية للمجلس عن أعمال الهيئة ونشاطها .
- ز- اقتراح خطط الهيئة وبرامجها ، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة المجلس عليها .
- ح- تمثيل الهيئة في علاقاتها بغيرها من الجهات وأمام القضاء، وله تفويض غيره للقيام بذلك .
- ط- تفويض بعض هذه الصلاحيات والمهام إلى المسؤولين في الهيئة .

المادة التاسعة :

يكون محافظ الهيئة نواب يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة بناء على ترشيح المحافظ ، ويشول نواب المحافظ الأعمال والصلاحيات الممنوحة لهم من قبل المحافظ في حدود ما يقتضي به التنظيم .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

المادة العاشرة :

تتألف الموارد المالية للمهنة من المصادر التالية :

- أ - ما يخص لها من المقابل المالي الذي تتقاضاه الدولة من الرخص التي تصدر للمستقلين .
- ب - المقابل المالي الذي تتقاضاه المهنة عن الأعمال والخدمات التي تقدمها وفقاً للنظم .
- ج - حصة الترامات المفروضة المخصوص عليها في النظام .

المادة الحادية عشرة :

تودع أموال المهنة في حساب مفتوح لها في مؤسسة النقد العربي السعودي ، ويتم الصرف منها وفق ميزانية المهنة المعتمدة وتداول الأموال الفائضة عن حاجة المهنة خلال السنة المالية - باستثناء ما يحتاجه لتسويل مشاريعها المستقبلية انقرة في ميزانيتها السنوية والتزاماتها النظامية- إلى الخزينة العامة للدولة لحساب حاري وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

المادة الثانية عشرة :

تتولى المهنة تحصيل المقابل المالي نظير تقديم الخدمات تجارياً، واستخدام الترددات، وإصدار الشرائح وتجهيدها وتوريدها إلى الخزينة العامة للدولة لحساب حاري وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

المادة الثالثة عشرة :

تعامل المهنة من حيث إعفاء مشروعاتها من الرسوم الجمركية بحسب الفوائد الممنوعة بشأن مشروعات المؤسسات العامة .





المادة الرابعة عشرة :

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة ، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ هذا التنظيم .

المادة الخامسة عشرة :

باستثناء المحافظ ، تطبق أحكام نظام العمل والمعامل ، وأحكام نظام التأمينات الاجتماعية على منسوب الهيئة .

المادة السادسة عشرة :

يرفع المحافظ خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية إلى الوزير تقريراً سنوياً ، بعد إقراره من المجلس ، عما حققته الهيئة من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المتقضية وما واجهتها من صعوبات وما تراه من مقترحات لمحسن سير العمل فيها تمهيداً لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء .

المادة السابعة عشرة :

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة ، يعين المجلس مراجع حسابات خارجي أو أكثر من الأشخاص ذوي الصفة الطيبة أو الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة وبمحدد أتعابهم ، وإذا تعدد مراجعو الحسابات فلأنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة ، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس ويوزع ديوان المراقبة العامة بنسخة منه .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

المادة الثامنة عشرة :

يلتزم هذا التنظيم كل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة التاسعة عشرة :

يُنشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .



ما صدر بشأن النظام



الرقم : م/٢

التاريخ : ١٤٢٦/٢/٢٠ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٠ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٢٦/١/٢٦ هـ .
رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على إضافة فترة جديدة تحمل الرقم (١٤) إلى المادة (السابعة والثلاثين) من نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢ هـ ، بالنص الآتي :

" ١٤ - إلحاق ضرر بشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات العامة ، أو التعدي عليها ، أو قطعها ، سواء بغرض الاستفادة غير المشروعة منها ، أو تعطيل الاتصالات ، أو لمنع تبادل المعلومات بشكل عام .
وبعد ترتيب بقية فقرات المادة تبعاً لذلك .

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٠٣٢٠/ب/٧ وتاريخ ١٣/٦/١٤٢٥ هـ ، المشتملة على بريقة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٣٥/٨٩٠/٢ ش وتاريخ ٦-٧/١/١٤٢٢ هـ ، في شأن الحماية والحد من الاختراقات عبر شبكة الإنترنت .
وبعد الاطلاع على نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على تنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ ٥/٣/١٤٢٢ هـ ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) وتاريخ ٢١/٥/١٤٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على اغضرين رقم (٣٥٥) وتاريخ ٢٠/٩/١٤٢٥ هـ ، ورقم (٤١٧) وتاريخ ٢٢/١١/١٤٢٥ هـ ، المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٢٥) وتاريخ ١٠/٥/١٤٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٦٧) وتاريخ ٢٧/١٢/١٤٢٥ هـ .

يقرر

الموافقة على إضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (١٤) إلى المادة (السابعة والثلاثين) من نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٢ هـ ، بالنص الآتي :



" ١٤ - إلحاق ضرر بشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات العامة ، أو التعدي عليها ، أو قطعها ، سواء بغرض الاستفادة غير المشروعة منها ، أو لتعطيل الاتصالات ، أو لمنع تبادل المعلومات بشكل عام" .
ويعاد ترتيب بقية فقرات المادة تبعاً لذلك .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .


نائب رئيس مجلس الوزراء

